منظمة العمل الدولية

نتائج الحلقات النقاشية مع اللاجئين السوريين وأرباب العمل حول تصاريح العمل في مجال الزراعة والبناء وتجارة التجزئة في الأردن

نيسان 2016

نبذة

حتى تاريخه هناك حوالي 642،000 لاجئ سوري مسجل في الأردن[1]. وعلى خلاف العمال المهاجرين من جنسيات أخرى، لا يكون دخول اللاجئين السوريين الفارين من النزاع في وطنهم الى البلدان المضيفة بقصد العمل. ومع ذلك، فإن معظم اللاجئين يصلون إلى البلد المضيف بموارد إقتصادية شحيحة إن لم تكن معدومة، ليصبح العثور على عمل أمر أساسي لا مفر منه وذلك لتغطية نفقاتهم.

بدخول الأزمة السورية عامها الخامس، توسعت المساعدات الإنسانية لتساعد المجتمعات الأردنية على استيعابهم. غير أن العديد من اللاجئين أصبحوا وبسبب وجود خيارات محدودة لسبل العيش المستدام، في حلقة من استنزاف الموجودات، مع الاستنفاذ التدريجي للتمويل والارتفاع المتزايد لمستوى الديون. وكان التأثير الأكبر على اللاجئين الأكثر ضعفاً بشكل خاص. فالكثير منهم يعتمد استراتيجيات المواجهة القاسية، مثل الحد من الاستهلاك الغذائي، انسحاب الأطفال من المدرسة أو الانخراط في وظائف غير رسمية تكون استغلالية وخطرة.

وبناء على دراسة قامت بها منظمة العمل الدولية مؤخراً، فإن 99 % من اللاجئين السوريين الذين يعملون في الأردن، يعملون بشكل غير منظم وخارج تنظيم قانون العمل الأردني. كما أن ما يقارب 50 % من الأردنيين يعملون بشكل غير منظم [2].

في مطلع هذا الشهر، قامت وزارة العمل الأردنية بمنح فترة سماح مدتها ثلاثة أشهر للعمال السوريين الذين يعملون بدون تصاريح عمل بهدف تصويب اوضاعهم وكخطوة لتوثيق تشغيلهم ضمن القانون. وهذا يشمل إصدار رخص عمل مجانية في قطاعات محددة مفتوحة أمام العمال غير الأردنيين.

هذا وقد تبين وفقاً لبيانات الحكومة أنه و منذ بدء فترة السماح فإن أقل من 2000 لاجيء سوري قد تقدموا للحصول على تصاريح عمل.

وفي إطار الجهود المبذولة لمعرفة سبب عدم إقدام العمال السوريين المسجلين بالاستجابة للخطوات التسهيلية التي منحتها الحكومة، أجرت منظمة العمل الدولية ثلاث حلقات نقاشية على اللاجئين السوريين الذين يعملون في قطاعات البناء، الخدمات الغذائية وتجارة التجزئة (تضمنت الأخيرة السوريين أصحاب مطاعم).

---

[1] http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=107

[2] للمزيد من المعلومات ابحث عن منظمة العمل لدولية ومؤسسة فافو لتأثير اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني على الموقع:
http://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_369592/lang--en/index.htm

نتائج الحلقات النقاشية

المخاوف والتحديات التي يواجهها العمال

تضمنت اجتماعات المجموعات المحورية مناقشات حول بعض التحديات التي تواجه العمال في العثور على عمل في الأردن فضلاً عن تحديات الحصول على تصاريح العمل على الرغم من ضوء الإجراءات التسهيلية التي اتبعتها الحكومة للحصول على هذه التصاريح.

وبناء على المناقشات الجماعية، كان واضحاً أنه على الرغم من إعفاء الحكومة لرسوم تصريح العمل. لا تزال هناك رسوم أخرى تعتبر مكلفة للغاية للاجئين السوريين، مثل الاشتراك في الضمان الاجتماعي والتي قد تصل الى 360 دينار اردني. وهذا يختلف من قطاع الى آخر.

مصدر رئيسي آخر يشكل قلقاً وهو الارتباط مع صاحب عمل كشرط اساسي للحصول على تصريح عمل. بينما في بعض الحالات (كما هو الحال في البناء والزراعة)، لا يكون هناك صلة مباشرة بين صاحب العمل والعمال؛ فالعمال ملزمون بدفع مبلغ ما للكفيل لتسهيل الحصول على تصريح. هذا بحد ذاته يشكل تحديا بالأخص في قطاع الزراعة، حيث لا يكون للعامل غالباً أي اتصال أو صلة مع صاحب العمل، وهذا الأمر يدفع العامل للتورط في الدين حيث يصبح مديوناً للكفيل، الأمر الذي يؤدي إلى استغلاله من قبل الكفيل .

وفي قطاع الخدمات الغذائية وتجارة التجزئة شملت دراسة المجموعة المحورية الشباب والخريجين الذين اشتكوا من أن انعدام مجالات العمل التي توافق مؤهلاتهم ومهنهم، حيث أنها غير متاحة لغير الأردنيين. في بعض الحالات، يمكن للخريجين الجدد العمل في مهن "مغلقة" ولكن ثانوية. وهذا يعني انهم 1. سيتقاضون أجرة أقل من مستوى تأهيلهم 2. عدم قدرتهم على ارتقاء السلم الوظيفي أو التطور مهنياً.

وانتقد العديد من العمال السوريين من مختلف قطاعات العمل بتقييد تصريح العمل بصاحب عمل واحد فقط. إذ يفضل العديد منهم تصريح عمل "حر" لمدة سنة أو سنتين، والذي من شأنه أن يسمح لهم بالتحرك والعمل لدى عدد أكبر من أرباب العمل.

اشتكى العديد منهم أنه على الرغم من الحصول على تصاريح عمل، لا يسمح للعمال الحصول على رخصة قيادة. هذا يشكل تحديا كبيراً، لا سيما في ضوء ضعف وسائل النقل العام في الأردن.

من خلال المناقشات الجماعية، أصبح واضحا أنه لا يزال هناك بعض الالتباس وقلة الوعي فيما يتعلق بحقوق العمل في الأردن. فمثلا، يخشى كثيرون من فقدان المساعدات المالية والانسانية المقدمة من المنظمات العالمية، وهذا ليس بالضرورة صحيحاً.

وقضية أخرى معقدة هي معاودة الدخول إلى الأردن. فالعديد من السوريين الحاملين لتصريح عمل يخشون عدم السماح لهم بدخول الأردن مرة أخرى في حال مغادرتهم البلد (بالمقارنة مع غيرهم من العمال المهاجرين الذين لديهم الحرية في معاودة الدخول وفق تصاريح سارية المفعول). في حين أن هذا ليس هو الحال من الناحية القانونية، ويقول العديد بأنهم شهدوا إعادة لاجئين سوريين بالرغم من اقتنائهم لتصاريح سارية المفعول.

نتائج الإستبيان

طلب من العمال استكمال استبيان يوضح تفاصيل وضع عملهم في البلد وخبراتهم في الحصول على تصريح عمل. وتلخصت النتائج على النحو التالي:

القطاع الزراعي (20 شخص)
• 90٪ من العاملات الإناث كانت أعمارهم أقل من 16 عاما
• 90٪ لديهم بطاقات وزارة الداخلية
• 95٪ مسجلين لدى UNHCR
• 90% يعملون 7 ايام / أسبوعياً
• 99% يعملون 8 ساعات / يومياً
• 100% يتقاضون 10 دنانير أردنية / 8 ساعات
• 100% بدون تصاريح عمل
• 90% استلموا رسائل نصية من قبل المفوضية بخصوص تصاريح العمل
• 99% لم يحاولوا تقديم طلب الحصول على تصريح عمل
• 90% لديهم علم بفترة السماح
• 99% لم يتقدموا للحصول على تصريح خلال فترة السماح
• 45% لا يتوفر لديهم صاحب عمل لتأمين التصريح
• 50% لا يتوفر لديهم المال لإعطائه للكفيل (كعمولة) ليقوم بتقديم طلب التصريح لهم
• 70% عبروا عن رغبتهم بحرية الحركة كسبب للحصول على تصريح، بينما 20% سبب رغبتهم بالتصريح هو الخوف من حملات وزارة العمل التفتيشية
• 95% صرحوا بأن تقديم طلب الحصول على تصريح العمل من غير (كفيل) هو الإجراء الواجب تطبيقه في الأردن لتمكين اللاجئين السوريين في القطاع الزراعي من التقدم لطلب التصاريح
• 70% على استعداد لدفع الضمان الاجتماعي شريطة أن لا يشكل اكثر من نسبة 10% من معدل الايراد
• 40% تعرضوا لحملات تفتيشية
• 90% على علم باللاجئين السوريين المرسلين الى مخيم الأزرق بسبب عملهم بدون تصاريح عمل (تم ضبط عمال سوريين يعملون بشكل غير قانوني وتم إرسالهم إلى مخيم الأزرق للاجئين حيث تم إيقاؤهم هناك)

قطاع البناء (25 شخص)
• 100% كانت نسبة الذكور بأعمار تتراوح بين 18-45 سنة
• 70% لديهم بطاقة وزارة الداخلية
• 80% مسجلين لدى UNHCR
• 90% يعملون 6 ايام / أسبوعياً
• 99% يعملون 8 ساعات / يومياً
• 100% يتقاضون 20 دينار أردني/ لكل 8 ساعات
• 85% بدون تصاريح عمل
• 90% استلموا رسائل نصية من المفوضية بخصوص تصاريح العمل
• 40% لم يسبق لهم تقديم طلب للحصول على تصريح عمل
• 90% كانوا على علم بفترة السماح
• 50% لم يحاولوا تقديم طلب تصريح العمل خلال فترة السماح
• 20% لا يتوفر لديهم صاحب عمل لديه الاستعداد لتقديم طلب الحصول على تصريح عمل
• 70% ليست لديهم الامكانيات المادية لتزويد الكفيل بمبلغ الضمان الاجتماعي المترتب لمدة سنة، في بعض الأحيان يتم إجبار العمال السوريين اللاجئين بدفع مساهمات ضمان اجتماعي إضافية للأردنيين وذلك لرفع نسبة الأردنيين العاملين في ذات القطاع
• 70% عبروا عن رغبتهم بالحصول على تصريح خوفاً من الحملات التفتيشية، بينما 20% عبروا عن رغبتهم في الحصول على تصريح العمل للتمتع بحرية الحركة
• 95% قالوا ان الحصول على تصريح العمل من غير (كفيل) هو الاجراء الواجب تطبيقه في الأردن لتمكين اللاجئين السوريين في القطاع الانشاءات من التقدم لطلب التصاريح
• 90% مستعدون لدفع الضمان الاجتماعي
• 80% تعرضوا لحملات تفتيشية
• 95% على علم باللاجئين السوريين المرسلين الى مخيم الأزرق للاجئين بسبب عملهم بدون تصاريح عمل

1 العمر

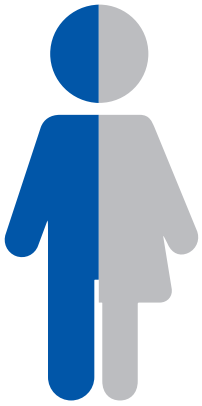

القطاع الزراعي

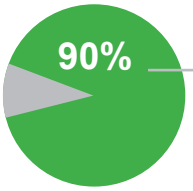

من العاملات الإناث كانت أعمارهم أقل من 16 عاما

قطاع البناء

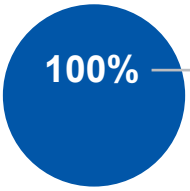

كانت نسبة الذكور بأعمار تتراوح بين 18-45 سنة

2 أيام العمل

القطاع الزراعي

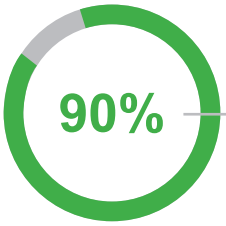

يعملون 7 ايام / اسبوعياً

قطاع البناء

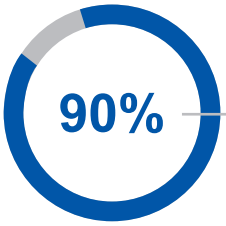

يعملون 6 ايام / اسبوعياً

3 الدخل

القطاع الزراعي

يتقاضون 10 دنانير أردنية / 8 ساعات

قطاع البناء

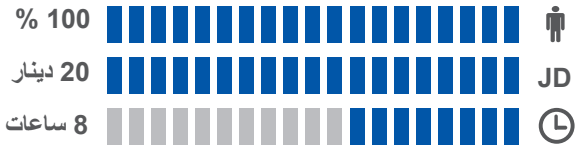

يتقاضون 20 دنانير أردنية / 8 ساعات

4 تصاريح عمل

القطاع الزراعي

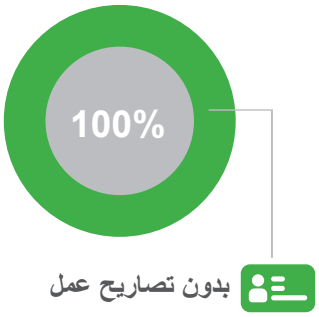

قطاع البناء

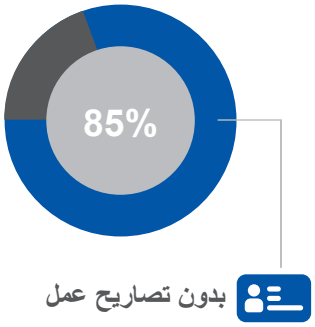

5 حالة العمل

قطاع البناء

40% لم يسبق لهم تقديم طلب للحصول على تصريح عمل

القطاع الزراعي

99% لم يسبق لهم تقديم طلب للحصول على تصريح عمل

6 صاحب العمل

القطاع الزراعي

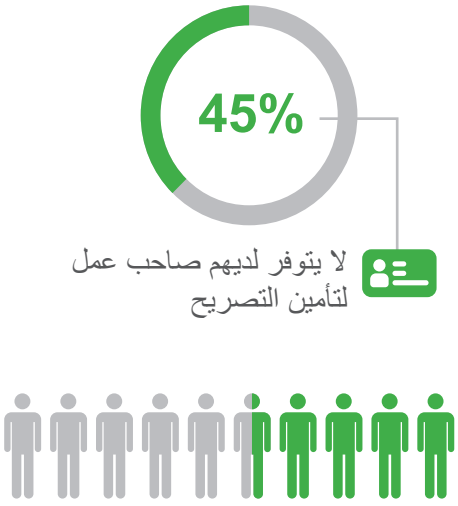

لا يتوفر لديهم صاحب عمل لتأمين التصريح

قطاع البناء

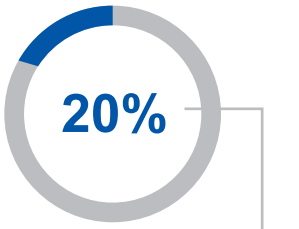

لا يتوفر لديهم صاحب عمل لديه الاستعداد لتقديم طلب الحصول على تصريح عمل

7 القدرة المالية

القطاع الزراعي

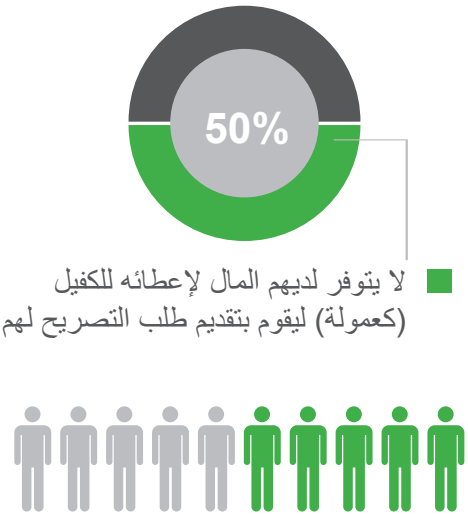

قطاع البناء

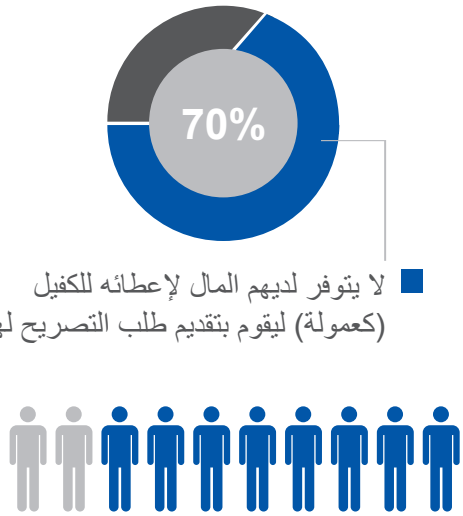

8 أسباب الرغبة في الحصول على تصريح عمل

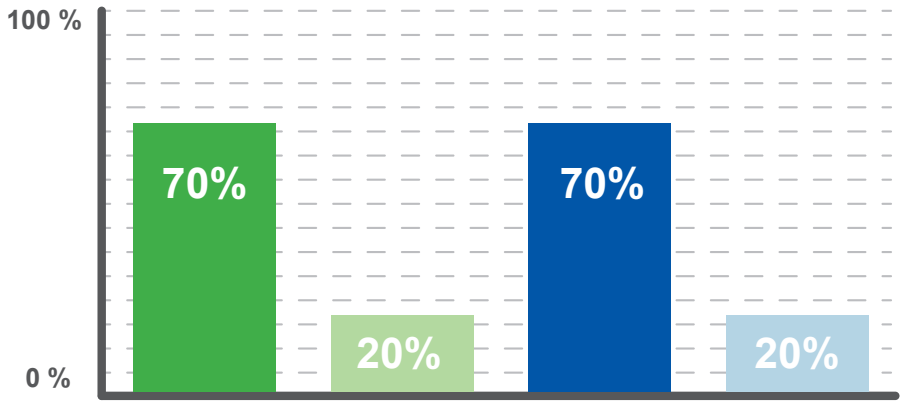

- عبروا عن رغبتهم بحرية الحركة كسبب للحصول على تصريح
- عبروا عن رغبتهم بالحصول على تصريح خوفاً من الحملات التفتيشية
- سبب رغبتهم بالتصريح هو الخوف من حملات وزارة العمل التفتيشية
- عبروا عن رغبتهم في الحصول على تصريح العمل للتمتع بحرية الحركة

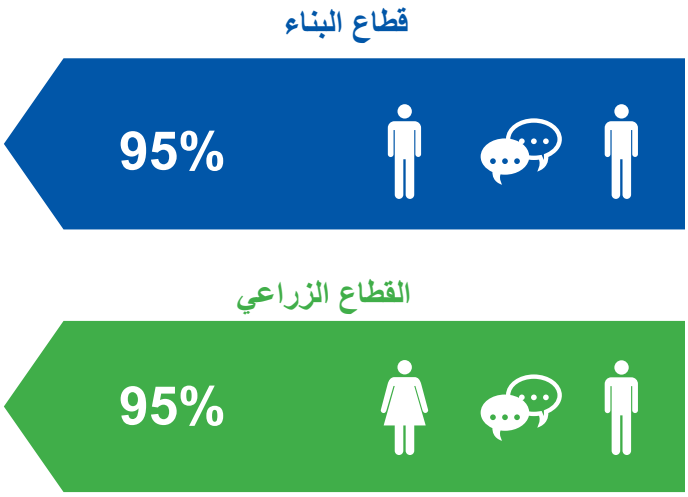

صرحوا بأن تقديم طلب الحصول على تصريح العمل من غير (كفيل) هو الإجراء الواجب تطبيقه في الأردن لتمكين اللاجئين السوريين في القطاع الزراعي من التقدم لطلب التصاريح

قالوا ان الحصول على تصريح العمل من غير (كفيل) هو الاجراء الواجب تطبيقه في الأردن لتمكين اللاجئين السوريين في القطاع الانشاءات من التقدم لطلب التصاريح

مخاوف وتحديات أصحاب العمل

أصحاب العمل الحاضرين في مناقشة المجموعة الخاصة للمواد الغذائية والتجزئة كانوا جميعاً مالكي لمطاعم ومتاجر تجزئة من الجنسية السورية.

طلبت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين من وزارة العمل بالاعتراف بالشهادات الطبية الصادرة لدى تسجيلها في وزارة الداخلية (للحصول على بطاقات تصريح / وزارة الداخلية). ومع ذلك، عند التقدم للحصول على تصريح عمل، فإن مديرية العمل لا تعترف بتلك الشهادات الطبية وتطلب من العمال إعادة القيام بهذا الاختبار الطبي وإصدار شهادات طبية جديدة. في حين أن المتطلبات الجديدة لتصاريح العمل لا تشمل شرط وجود جواز سفر ساري المفعول (فقط تصريح وزارة الداخلية)، لكن إجراء الفحص الطبي من قبل مديرية الصحة يتطلب جواز سفر ساري المفعول.

أمر آخر متعلق بالحصة المخصصة للعمال غير الأردنيين وفي المهن المفتوحة، وكانت هذه القضية الكبرى التي عبر عنها أصحاب العمل الحريصون على ضمان حصة الأردنيين في وظائف محددة والتي هي بشكل عام غير مرغوب بها من قبل الأردنيين.

ولضمان حفظ هذه الحصة، سجل العديد من أصحاب العمل عمال أردنيين "وهميين" كطريقة لتجاوز المتطلبات القانونية. يجب على أصحاب العمل ضم جميع العاملين في برنامج الضمان الاجتماعي بما في ذلك العمال الأردنيين الوهميين.

النتائج والتوصيات الأولية

النتائج الأولية لهذه المجموعات المحورية تحتاج إلى استبيان أوسع مدعم، لكنها تشير بالفعل إلى استنتاجات مثيرة للاهتمام وتوصيات مبدئية:

1. ارتفاع نسبة عمالة الأطفال بين المشاركين في القطاع الزراعي تشير إلى أهمية زيادة التوعية بوجود الإطار المرجعي الوطني القائم على تقديم خدمات متكاملة منها التعليم / سبل العيش/ الحماية) للأطفال المسحوبين من سوق العمل من أجل العمل على إعادة ادماجهم في التعليم العام او المهني وتقديم الدعم المالي للأسر الضعيفة.

2. الإجراءات الإدارية لتصريح العمل والتكاليف المترتبة للحصول عليها تشكل عائقاً للسوريين. هناك حاجة لإعادة النظر في الخيارات، ولا سيما في (أ) عدم إلزامية الحصول على تصاريح العمل عن طريق أصحاب العمل في قطاعي الزراعة والبناء (ب) تعديل تكاليف الضمان الإجتماعي وتصريح العمل بحيث تكون متناسبة مع ما يتم دفعه فعلياً للعمال، ومجاني للعمل الموسمي في الزراعة، (ج) تخفيف نظام الحصص لتجنب الدفع المزدوج للضمان الاجتماعي من قبل السوريين، (د) إعطاء الفرصة للسوريين المؤهلين بالانخراط في المهن المغلقة وخاصة في مجال تجارة التجزئة، (ه) قبول الشهادة الصحية الصادرة والمستخدمة في تصاريح وزارة الداخلية.

3. تلعب المواصلات دوراً أساسياً في تسهيل تنقل اللاجئين السوريين إلى أماكن عملهم. لذا يجب الأخذ بعين الاعتبار السماح لهم بالحصول رخص قيادة في الأردن.

منظمة العمل الدولية
المكتب الاقليمي للدول العربية
أريسكو سنتر – شارع جوستنيان – القنطاري
ص.ب. 4088 – 11 رياض الصلح 2150-1107 بيروت – لبنان
هاتف: 752400 (1) 961 +
فاكس: 752405 (1) 961 +
بريد الكتروني: beirut@ilo.org
شبكة انترنت: www.ilo.org/arabstates
تابع منظمة العمل الدولية في الدول العربية على تويتر: @iloarabstates